

سياسة الاستدامة

تحتاج البلاد إلى الاعتراف أنه ليس ثمة تسويات تقنيّة سهلة ومستدامة. فخفض استهلاك الطّاقة والأثر الإيكولوجي يمكن أن يُبدأ بسنّ قانون للمناخ تُخفّض موجه الانبعاثات 5% سنويًا. وأن إعادة تحديد أجندة التنمية المستدامة على نحو يتجاوز تأويلات الدولة ومصالحها وأعمالها الضيقة. فأجندة الاستدامة يمكن أن تُستخدم من قبل الحركات الاجتماعية للضغط على الحكومات والشركات بنجاح. إنه وقت ممارسة النقاش المفتوح للمسائل الأساسية كالرعاية والمساواة والتنمية، بما في ذلك السعي وراء مطالب لا تنتهي من أجل تحقيق النمو المادي.



"مركز خدمات الفنلندي للتعاون التنموي"

أوتو برون¹

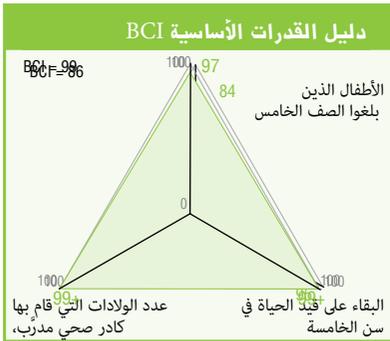
في عام 2002 حدّد رئيس الوزراء الفنلندي "بافو ليبونين" المقاربة الفنلندية للاستدامة على النحو التالي: "في حين كان تقرير برونوتلاندر يركّز على حاجات أجيال الحاضر والمستقبل، تركّز فنلندا على الإمكانيات"². إلا أنّ الحركات الاجتماعية والبيئية، تناقش، مع ذلك، بالقول إنّ "مقاربة الإمكانيات أدّت إلى فهم ضيق للاستدامة. ففيما ترغب فنلندا أن ترى نفسها طرفًا يحل مشكلة الاستدامة العالمية، فإنّ المسار الذي سلكته بعيد جدًا من أن يكون مقتعًا".

هذا، وتُبدى فنلندا اهتمامًا متزايدًا بفهم الرفاهية بطرق جديدة لتغذية الناتج المحلي القائم (GDP) بإحصاءات أخرى ترد في نظام المحاسبة الوطنية. وقد افترحت الحركات الاجتماعية والعلماء المدخّل لمؤشّر تقدّم حقيقي (Genuine Progress Indicator, GPI)، فيما وافقت الحكومة على شيء ما من هذا القبيل³. وفي حين أنّ "الناتج المحلي القائم" يقيس النمو الاقتصادي فقط، يميّز "مؤشّر التقدم الحقيقي" بين النمو الجيد وبين النمو غير المرغوب. ومع طرح تكاليف المسائل السلبية، يُعتبر استنزاف الموارد وتكاليف

1 KEPA – Service Center for Development Cooperation Finland, Otto Brunn.

2 خطاب رئيس وزراء فنلندا "بافو ليبونين" (Paavo Lipponen) رئيس اللجنة الفنلندية للتنمية المستدامة (2002). وكانت لجنة "بروندتلاند" قد نشرت تقريرها تحت عنوان "مستقبلنا المشترك" (Our Common Future) في عام 1987. وقد ركّز في حينه على التغيير السياسي الضروري لتحقيق التنمية المستدامة.

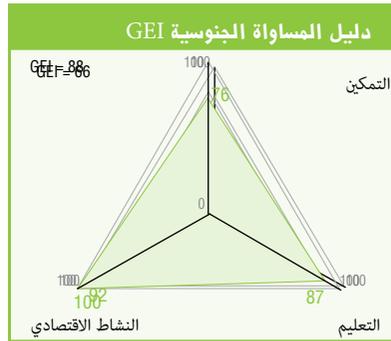
3 Government of Finland, Programme 2010, (Helsinki: 2010).



الإيكولوجي العالمي. فباستناده إلى مرّكب انبعاثات ثاني أكسيد الكربون ومؤشرات استخدام الأراضي، يُقارن الأثر بقدرة الكوكب على التجدّد. ولقد كانت فنلندا من بين أول 10 بلدان من حيث الأثر الأكثر ارتفاعًا على الفرد، وبحسب معطيات عام 2007 –وهي أحدث البيانات المتاحة- تحتل المرتبة الثانية عشرة بين 192 بلدًا. وإذا استهلك كل فرد على الأرض ما يعادل المتوسط الفنلندي، مع مساحة أثر تُقدّر بـ 6 هكتارات على الفرد، فسنحتاج إلى ثلاثة كواكب لنتمكّن من العيش، بدلًا من كوكب واحد. وهناك، إذن، حركات اجتماعية وبيئية تسعى إلى إحلال الهدف السياسي باللامو المخطّط أو بالنمو المادي السلبي (في شمال العالم) في أساس أجندة التنمية المستدامة ومؤتمر "الريو+20".

سياسات الطّاقة طلبًا للاستدامة

تُعدّ سياسات الطّاقة مجالًا رئيسيًا من مجالات التنمية المستدامة. وفي فنلندا يعتبر استهلاك الطاقة على الفرد مرتفعًا نسبيًا. وهذا يخفّف نوعًا ما بسجّل إيجابي في استخدام نفايات الكتلة الحيوية (biomass waste) الناجمة من العجينة الورقية وصناعة الأوراق لإنتاج الطّاقة. وفي عام 2010 شكّلت الطّاقات المتجدّدة (معظمها من الكتلة الحيوية) 25%



الجرميّة (criminality) والتلوّث أمورًا سلبية⁴. فهذا المؤشّر يشدّد على الإمكانيات المتكافئة لدى أيّ فرد لإشباع حاجاته والمال المخصّص للإنفاق على التعليم.

تراجعات في مسار التنمية المستدامة

في حالة فنلندا، يتمخّض "مؤشّر التقدّم الحقيقي" عن مفاجأة غير سعيدة: فقد ارتفع هذا المؤشّر الكتلي للرفاهية حتى الثمانينيات، إلا أنه تناقص بشكلٍ دراماتيكي منذ عام 1990 بالرغم من النمو الاقتصادي القوي الذي حدث خلال فترة 2008-1995. وتفسير ذلك أنّ النمو الاقتصادي كان مصدرًا مكثفًا، وكان توزيع المنافع الناجمة أكثر تفاوتًا ممّا كان في السابق. واذن، يفيد "مؤشّر التقدم الحقيقي" أنّ فنلندا تراجعت عمليًا خلال الفترة التي وُضعت خلالها أجندة التنمية المستدامة.

ثمة مؤشّر استدامة آخر، ألا وهو الأثر الإيكولوجي الذي يبيّن آثار الإنسان في النظام

4 J. Talberth, C. Cobb and N. Slattery, "A Tool for Sustainable Development. Redefining Progress", in The Genuine Progress Indicator 2006, (Oakland, California: 2006).

5 V. Ylikabri (ed), Onnellisuustalous (Helsinki: Visio, 2010).

من استهلاك الطاقة الأولية⁶.

أعدت سياسة الطاقة الفنلندية مؤخرًا التركيز على الطاقة النووية. فالبلد يُعدُّ في مقدِّمة دول العالم التي تبعت المسألة النووية منذ أن اتخذ البرلمان قرارات أساسية لبناء محطتي طاقة نووية في عام 2010⁷. وإذا نُفذت القرارات وبُنيت هاتان المحطتان، فسيؤديان إلى إنتاج طاقة يتخطى العديد من تقديرات حاجات الاستهلاك. وسيكون على فنلندا إِمَّا أن تصدِّر الطاقة النووية أو أن تقوِّي موقعها باعتبارها قاعدة أوروبية للصناعات الطاقية المكثفة. ومن المهم التشديد على أنه بالرغم من الحوادث النووية التي أعقبت التسونامي في اليابان فقد تغيرت لهجة الأحزاب السياسية، وحتى ذلك الوقت كان ثمة تجاهل لهماوم الأمان والمشكلات الاجتماعية والبيئية المتصلة باستخراج اليورانيوم في بلدان جنوب العالم إلى حد بعيد.

وكجزء من قرارها المتعلق بالطاقة النووية، أعلنت الحكومة "حزمة" للطاقة المتجددة. بيد أن القراءات وثيقة الصلة تكشف أن فنلندا مع هذا قدرة فقط على تحقيق المرامي الملزمة لها قانونًا ضمن الاتحاد الأوروبي. وقد انتقد البيئيون البلد على محاولته القبول بالخشُّ (peat) الفنلندي، باعتباره مصدرًا بطيئًا لطاقة متجددة، وهو ما رفضه الاتحاد الأوروبي. ومن وجهة النظر المناخية يُعدُّ الخشُّ حتى أسوأ من حرق الفحم، حيث يستغرق تجددته مئات السنين، فيما يُعتبر استخراجه من الأرض مسألة ذات إشكالية بيئية.

هذا، وتحتج الحكومة بأن سياساتها الطاقية مستدامة، مع الخشُّ "المتجدد" والنووي منخفض الكربون. وهنا يوجد تشديد صغير على توفير الطاقة وكفاءتها في سياسات فنلندا الطاقية، التي تخدم مصالح اقتصادية قصيرة الأمد. كما يناقش الباحثون والناشطون، أيضًا، أن حلًّا طاقياً متجددًا لامركزيًا قد يؤدي إلى خفض الآثار والمخاطر البيئية، فيما تُزاد الرفاهية المحلية إذا أُخذت العمالة في عين الاعتبار⁸. كما يناقش تقرير أصدره مؤخرًا

6 Finnish energy statistics, <www.motiva.fi/en>

7 <en.wikipedia.org/wiki/Nuclear_renaissance>

8 P. Lund, The link between political decision-making and energy options: Assessing future role of renewable energy and energy efficiency in Finland (2007).

تحوُّلات في السياسة التنموية

ارتفعت المساعدات التنموية الرسمية (ODAs) الفنلندية بالتدريج خلال السنوات القليلة الماضية، وكانت قد بلغت 0,55% من الناتج المحلي القائم في عام 2010 (حيث يُحتسب في عام 2011 أن تبلغ 0,58%). وقد التزم معظم الأحزاب السياسية بلوغ نسبة الـ 0,7% من الناتج المحلي القائم التي حدتها الأمم المتحدة بحلول عام 2015¹¹. غير أن الممارسة الجارية في التمويل المناخي المخصص للبلدان النامية كمساعدات تنموية رسمية تقوِّض سلامة الالتزامات المعلنة في هذا المجال ونزاهتها، ويخفِّض الثقة في المفاوضات المناخية متعدِّدة الأطراف.

هذا، وقد أُشِّرت السياسة التنموية الفنلندية في عام 2007 إلى تحوُّل بالتشديد على التنمية المستدامة¹². إلا أنها أدخلت أيضًا توجيهات من مثل: "لدى فنلندا المعرفة والتقانة اللتان تلبَّيان حاجات البلدان النامية"¹³. وترغب وزارة العمالة والاقتصاد أن تعزِّز المساعدات التنموية الرسمية التنافسية الفنلندية لخلق عمالة وأسواق جديدة للشركات الفنلندية. وهذا يتضمَّن دفعًا جديدًا في الخدمات المعرفية وفي التقانة من جانب الشركات الفنلندية مع أموال المساعدات التنموية الرسمية.

وقد أدَّى التفكير على هذا النحو إلى حدوث تحوُّل في التعاون التنموي الفنلندي نحو مشروعات المياه والغابات والطاقة، حيث يُعتقد أن لفنلندا ميزة تفضيلية تنافسية. ولكن السؤال يبقى ما إذا كانت المعرفة الفنلندية في صدد الغابات مفيدة للتصدير إلى مناطق العالم الحارة. وهكذا، تُدفع أهداف خفض مستوى الفقر إلى الوراء، وبحيث تتضمَّن التحوُّلات غير القابلة للتكهُّن في التعاون التنموي يجعل هذا الأخير أقل استدامة¹⁴.

الشركات الفنلندية في جنوب العالم

11 Ministry of Environment, Facts on Environment Protection, November, (2010).

12 Ministry for Foreign Affairs, Finland's Development Policy Programme, (2010).

13 Ibid., Development Policy Forestry Guidelines, (Helsinki: 2009).

14 Finnish Development Committee, The State of Finland's Development Policy 2009, (Helsinki: 2009).

"أصدقاء الأرض" أن البلد يمكنه أن يتوقَّف عن التزام الطاقيتين الفحمية والنووية من دون حدوث تأثيرات كارثية، بما يجعله يقوم بحصَّته من التحدي المناخي العالمي.

حقوق السكان الأصليين

برز إلى السطح نزاع على الاستدامة في ما يتعلق بحقوق السكان الأصليين المحليين، على شكل نزاع جارٍ في فنلندا الشمالية على استخدام الأراضي والغابات في ما بين الدولة وجماعة "سامي" (Sámi) الإثنية السكانية الأصلية⁹. فقد أخفقت فنلندا في تصديق معاهدة "منظمة العمل الدولية" 169 التي تضمن حقوق الأرض لشعب "سامي" الذي يُطالب بحق تاريخي لرعاة قطعان الأيائل. ومن وجهة نظر عالمية، فإن هذا نقص مؤسف في إحقاق حقوق الشعب الأصلي.

بدأ النزاع على "لابلند" (Lapland) أو غابات سامي (Sámi forests) في التسعينيات مع شراء شركات فنلندية متعدِّدة الجنسية لصناعة العجينة الورقية والورق -مثل "ستورا إنسو" (Stora Enso)- الأخشاب من شركة الدولة للتخشيب، بما في ذلك ما تبقي من موارد الغابات البكر. وقد هُددت معاش جماعة "سامي" بسبب المخاطر الماثلة في وجه رعي الأيائل الشتوي، الذي يعتمد على النباتات النامية تحت الأشجار وعلى أشناتها (tree lichen) التي لا توجد إلا في الغابات القديمة¹⁰.

وبعد أن شنَّ رعاة الأيائل بالاشتراك مع "منظمة غرينبيس" الدولية حملة دولية ضد شركة "ستورا إنسو" وزبائنها من شرَّاة الورق، ومع الخطر الذي هددتها بفقدان سمعتها وموقعها باعتبارها هدفًا استثماريًا لعدة صناديق استثمار أخلاقي، أوقفت التخشيب في غابات "سامي"، بدأت عملية التفاوض. وفي عامي 2009 و2010، نال 80% من المساحات المتنازع عليها الحماية أو أعفيت من عمليات الاحتطاب. بيد أن تزايد تدفقات السياحة والامتيازات التعدينية التي تدعمها الدولة عادت لتهدِّد أرزاق رعاة الأيائل؛ الأمر الذي أوقف تقدم اعتراف فنلندا القانوني بحقوق "سامي".

9 K. Mustonen and T. Mustonen, Drowning Reindeer, Drowning Homes (Helsinki: Snowchange, 2010).

10 See documentary movie Last Yoik in Sami Forests.

على احترام الحدود الإيكولوجية وتلبية الحاجات الإنسانية. وهذه الأسئلة -خلافاً- للسجلات الراهنة في ما يعني الاستدامة- تشمل المسائل السياسية الموروثة للتشارك في الأعباء وفي العدالة. فمن ذا الذي يُسمح له بإنتاج الانبعاثات واستخدام الموارد الطبيعية وبأي شروط؟ فأجندة الاستدامة وتركيزها على التعاون تمنعنا في بعض الأحيان من رؤية هذه المسائل السياسية.²¹

تحتاج فنلندا أن تقبل فكرة أنه لا حلول تقاينة سهلة ومستدامة منظورة: فنحن لا يمكننا أن نُوازنَ انبعاثاتنا أو مسؤولياتنا المناخية في مكان آخر. فعليها أن تبدأ بتحقيق التزاماتها العالمية حيال المساعدات التنموية الرسمية من دون أرقام خادعة ومُضَلَّلة. فخفض تأثيرها الإيكولوجي يمكن أن يبدأ بسنّها قانوناً يقضي بـ 5% سنوياً كما تخفض الانبعاثات بنسبة 5% سنوياً كما تطالب الحركات الاجتماعية.

وكما تبين حالة غابات فنلندا الشمالية، يمكن أن تستخدم الحركات الاجتماعية أجندة الاستدامة للضغط على الحكومات والشركات بنجاح. ففي الوقت الراهن تقبع شركة "نيسي أول" ومزارعها لإنتاج زيت النخيل في مركز الاهتمام. ويتسليط الضوء على الحالات الفردية، يمكن للحركات الاجتماعية العمل في اتجاه هدف تعزيز فرض قواعد أحزم على الشركات.

في المسار نحو مؤتمر "الريو+20" تضع الحركات الاجتماعية في العالم آمالها على مؤتمر الاستدامة العالمية رفيع المستوى الذي سيتولى رئيس فنلندا "تارجا هالونين" (Tarja Halonen) نيابة رئاسته. والتحدّي العالمي يكمن في خلق الثقة في أوساط الناس والإرادة السياسية لبناء مسارات مؤدية إلى مستقبل مستدام حقيقي. ومن بلدان الشمال، بما فيها فنلندا، يُدعى إلى إثارة نقاش في المسائل الأساسية المتصلة بالرفاهية والمساواة والتنمية، بما في ذلك التخلي عن طلب النمو المادي اللانهائي والسعي إليه.

وتزعم شركة "نيسي أول" أنها وحدها ستشتري المواد الخام من مزارع زيت النخيل المرخصة بحلول عام 2015. أمّا إجمالي مساحة الأراضي المطلوبة للمزارع التي ستزود مصافيها فيبلغ 700,000 هكتار. وقد أثبتت البحوث أنه حتّى التأثيرات غير المباشرة الناجمة من ارتفاع الطلب على زيت النخيل هي التي تسبّب ظاهرة زوال غابات المناطق الحارة.²⁰ ومع أنّ شركة "نيسي أول" تحتج بالقول إنّ خام زيت النخيل يمكن تباعه، إلا أنها لم تُفش مصادر الإمدادات التي تحصل عليها، وهو اتجاه مثير للقلق في سياق الفساد المستشري في إندونيسيا. وأمّا مصدر زيت النخيل الذي أعلنت عنه الشركة في ماليزيا فقد ديدن في عام 2010 لعدم احترامه حقوق السكان الأصليين في أراضيهم وتحويله للغابات المدارية الحارة إلى مزارع.

يبين هذا المثال أن الاندفاع نحو إنتاج أنواع من "الوقود متدي الكربون" باسم التنمية المستدامة، ليس إشكاليًا من الناحيتين الإيكولوجية والاجتماعية وحسب، بل هو أيضًا يقوّض الجهود لخلق طرق مستدامة للعيش في العديد من مناطق العالم النامية. والمحتمل أنّ إجمالي انبعاثات غازات الدفيئة الناجمة من وقود زيت النخيل الحيوي لهو أكثر ارتفاعاً من تلك الناجمة من أنواع الوقود الأحفوري.

استنتاجات ختامية

ينطوي مفهوم التنمية المستدامة على كُموون (potential) كبير للتغيير، إلا أنه بمعناه الضيق غير مُساعد في أفضل الأحوال، ومدمّر في أسوأها. والحديث عن فرص التعاون والربح المتبادل يُخفي نزاعاتٍ جارية. فالمجالات الاجتماعية والإيكولوجية والاقتصادية لا يمكن فصلها على نحو مُجدٍ عند الكلام على الجماعات المهمّشة التي تعتمد في معيشتها على البيئة. علاوةً على ذلك، لا يُفهم السجال الفنلندي بصدّد بُعد التنمية المستدامة الإيكولوجي بصورة طبيعية بأنه يشمل التنوع الحيوي أو إدامة القدرة الإعايشية لنظام إيكولوجي ما، بل هو يركّز عوضاً عن ذلك بشكلٍ فجّ على انبعاثات الكربون المُقيسة.

لقد شدّد "تقرير برونديتلاند" في عام 1987

20 C. Bowyer, *Anticipated Indirect Land Use Change Associated with Expanded Use of Biofuels and Bioliquids in the EU*. Institute of European Environmental Policy, (2010), <www.ieep.eu>.

بالإضافة إلى المساعدات التنموية الرسمية، تقيس الحكومة رسمياً استدامتها العالمية بإجمالي كمية الاستثمارات الأجنبية المباشرة التي تقيمها الشركات الفنلندية متعدّدة الجنسية.¹⁵ وفي الوقت الراهن، تُمّثّ عده أمثلة على الشركات الفنلندية الرئيسية التي تدّعي طليعيةً عالميةً في الاستدامة، فتُنشئ مزارع لأشجار "اليوكالبتوس" (Eucalyptus) (Stora Enso, UPM) وزيت النخيل (Neste Oil) على نطاق واسع، وعلى أساس مبدأ الزراعة أحادية المحصول (monocultures)، في مناطق العالم الجنوبية، مساهمة بذلك في حدوث نزوح السكان ونهب أراضيهم.

ومع تلقّي شركة "نيسي أول" [شركة فنلندية لإنتاج الزيت] جوائز عدة على أخلاقيات أعمالها واستدامتها على صعيد العالم، فقد اعتُبرت أكثر شركات العالم غير ذات الاستدامة في جوائز "بابليك آي" (Public Eye Awards) لعام 2012. وهذه الشركة مملوكة بأكثر أسهمها للدولة ولها غاية استراتيجية أن تصبح قائدة على الصعيد العالمي في ما تدعوه "وقوداً حيوياً أخضر مستداماً من الجيل الثاني".¹⁶ وقد أعلنت مؤخراً عن افتتاح أكبر مصفاة في العالم لإنتاج الوقود الحيوي من زيت النخيل، بقدرة إجمالي تبلغ مليوني طن سنوياً¹⁷، حيث تشكّل إندونيسيا وماليزيا مصدر زيت النخيل الرئيسي¹⁸. فالطلب على زيت النخيل هو الذي يدفع تحويل الأراضي والإزالة في الغابات المطرية الغنية بالخش، التي يُدور نقاش حول اعتبارها أكثر مناطق العالم تركيزاً من حيث مخزون الكربون. فهذه الغابات تعتبر مهمة اجتماعياً لأنها تمثّل مأوى لسكان يقطنونها ومواقع بالغة الأهمية للتنوع الحيوي¹⁹.

15 Finnish Commission for Sustainability Web Page, Criteria for sustainability, <www.environment.fi/download.asp?contentid=120039&lan=en>.

16 Neste Oil, *Neste Oil Annual Report 2009*.

17 Ibid., *Neste Oil celebrates the grand opening of its ISCCcertified renewable diesel plant in Singapore*, (Neste Oil Press, 8 March 2011).

18 Neste Oil, *op cit.*

19 United Nations Environmental Programme, *The Last Stand of the Orangutan*, (2010).

21 J. Pasanen, and U. Marko, *Sustainable Futures*, Ministry for Foreign Affairs Publication series, <www.sustainablefutures.fi>